كَلِمَةُ الأَمِينِ العَامِ لِهَيئَةِ عُلَمَاءِ المسلِمِينَ

الشَّيْخ الدّكتور حارث الضَّاري

فِي مُؤتَمَرِ الوِفَاقِ الوَطَنِيِّ بِالقَاهِرَةِ

وَتَلِيْهَا كَلِمَةُ

الدّكتور محمّد بشّار الفيضي

أَمَامَ اجتِمَاعِ اللَّجنَةِ التَّحضِيْرِيَّةِ

لِمُؤتَمَرِ الوِفَاقِ الوَطَنِيِّ العِرَاقِيِّ



كلمة الأمين العام لهيئة علماء المسلمين

الشيخ الدكتور حارث الضاري

في مؤتمر الوفاق الوطني بالقاهرة

وكلمة الدكتور محمد بشار الفيضي

أمام اجتماع اللجنة التحضيرية

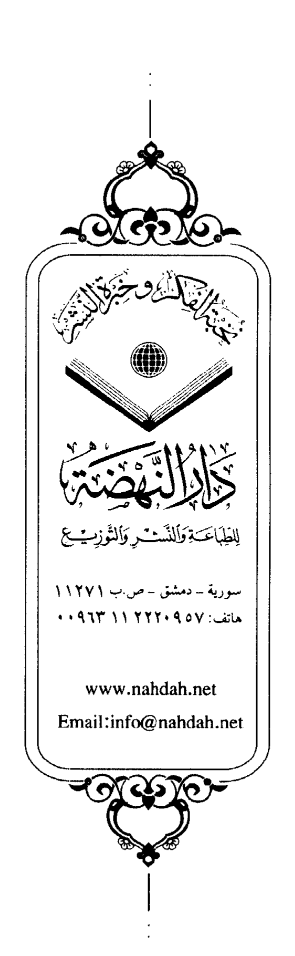
لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي

بسم الله الرحمن الرحيم

جَميعُ الحُقوقِ محفُوظَةٌ

الطبعة الأولى

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م



لا يسمح بنشر أو تصوير هذا الكتاب أو أي جزء منه دون إذن خطي مسبق

كَلِمَةُ ٱلأَمِينِ ٱلعَامِ لِهَيئَةِ عُلَمَاءِ ٱلمسلِمِينَ

الشّيخ الدّكتور حارث الضّاري

في مُؤتَمَرِ ٱلوِفَاقِ ٱلوَطَنِيِّ بِٱلقَاهِرَةِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فنسجل شكرنا أولاً للسيد الأمين العام لجامعة الدول العربية الأستاذ عمرو موسى، والسادة رؤساء الدول العربية لتبنيهم هذه المبادرة، ونحن نرى أنه قد آن الأوان ليعود العراق إلى الحضن العربي، فهذا عمقه، وبه هويته، وأيُّ مسعى خارج هذا الإطار وهمٌ؛ لأنَّ ذلك سيكون بمنزلة إخراج الشوك من كومة الصوف؛ سيدمي الفاعل، ولا يتحقق له ذلك حتى يمزق الصوف كله.

إنَّ هذه المبادرة من الأهمية بمكان؛ لأنها تمهد لأولِ لقاءٍ جامعٍ بين القوى العراقية المختلفة في مواقفها من الاحتلال.

من هنا نعتقد أنَّ هذا اللقاء ينبغي أن يتسم بالموضوعية، ويعتمد الصراحة الكاملة في الحوار، ويضع أصحابه نصب أعينهم مصلحة العراق من شماله إلى جنوبه فوق كل اعتبار.

وعلينا في هذه المرحلة -على الأقل- أن نبتعد عن المصالح الخاصة، للأشخاص والفئات والأحزاب والدول، بمعنى آخر: نتمنى أن يبتعد الجميع عن استغلال هذا اللقاء لمآرب يبتغي الحصول عليها قبيل الانتخابات القادمة، التي ستتم في ظل الاحتلال للبلاد.

إنَّ هذا الأفق المحدود في التفكير لن يخرجنا من عنق الزجاجة، ولن يحل بالتالي المشكلة العراقية، التي ينطوي بقاؤها على أضرار بالجميع، القريب والبعيد على حدٍ سواء.

أيها السادة:

لدى زيارة السيد الأمين العام لمقر هيئة علماء المسلمين في العراق ودعوته الكريمة لنا لحضور هذا الملتقى أطلعناه على ما عبرنا عنه بالأسس التي ينبغي مراعاتها في أيةِ عملية حوار وطني، وأكدنا له أن هذه الأسس إذا تمت مراعاتها بالفعل ستكون في الاتجاه الصحيح، وسننجز تقدماً في هذا المسعى.

واسمحوا لي أن أعرِّج على ذكرها، مع بيان مضامينها:

أولاً: تحديد جدول زمني مكفول دولياً لانسحاب قوات الاحتلال (أصل المشكلة):

أيها السادة:

من العبث القول: أننا لسنا في حالة احتلال، فقد غُزينا خلافاً لمواثيق الأمم المتحدة، وإرادة المجتمع الدولي، واتخذ الغازون ذرائع لهذا الغزو، تبخرت مع الأيام، وبدا للعالم كله أنها باطلة.

وإذا جئنا إلى تعريفٍ صريحٍ لما جرى على العراق سنجده واضحاً للغاية في القرار الشهير للجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم (٣٣١٤) الصادر عام ١٩٧٤ الذي سمى نظير ما يجري على العراق "عدواناً" وعرَّف العدوان بأنه (استخدام القوة المسلحة من قبل دولةٍ ما، ضد سيادة دولة أخرى، أو سلامتها الإقليمية، أو استقلالها السياسي، أو بأية صورة تتناقض وميثاق الأمم المتحدة).

وقد حددت المادة الثالثة من القرار سبع حالات، متى توافرت إحداها أو بعضها أو كلها عُدّ ذلك العمل (عملاً عدوانياً).

ولا يتسع المجال لذكرها الآن، ولكنكم بمراجعتها ستجدون بما لا لبس فيه أننا أمام عدوان عسكري صريح مستوفٍ لأركان العدوان وصوره وحالاته، وهو الوصف القانوني والفعلي لما اقترفته الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها ضد العراق، ابتداءً من التاسع عشر من آذار ٢٠٠٣ م والذي كان من عواقبه وآثاره احتلال دولة كانت مستقلة وذات سيادة منذ أن نالتها عام ١٩٣٢م باكتسابها عضوية عصبة الأمم، ثم بمشاركتها في تأسيس الأمم المتحدة بوصفها عضواً أصيلاً مؤسِّساً فيها.

أما بالنسبة إلى قرار مجلس الأمن المرقم (١٥٤٦) فلم يغير من الواقع شيئاً، والذي يستقرىء الواقع العراقي يجد أنَّ قوات الاحتلال لم تخرج عن هذا الوصف، فقد اشتدت قبضتها بعد هذه المرحلة وازدادت وحشية تصرف الجنود الأمريكيين في المداهمات واعتقال الناس.

ويكفي أنَّ الأحداث الدامية في مدينتي الفلوجة والنجف وقعت بعد هذا القرار، فضلاً عن العمليات اليومية الوحشية الأخرى في غيرهما من مدن العراق، مع الاستخدام المفرط للقوة.

وكان الأمريكيون في كل هذه العمليات رأس الحربة، في حين تُقحَم قوات عراقية، بأعداد قليلة وكفاءة متدنية لغرض التغطية، والزعم بأنَّ هذه العمليات تقوم بها قوات عراقية بمساندة أمريكية، في تجاهلٍ واضحٍ لفهوم الناس، وكأنَّ الناس غافلون عن حقيقة ما يجري.

وبناءً على ما تقدم فإنَّ الاحتلال الأمريكي ما زال قائماً، هذه هي قناعة الشعب العراقي مهما حاول من حاول إقناعهم بغير ذلك.

ومع وجود الاحتلال، فمن الطبيعي أن تقوم بوجهه مقاومة، وأن يكون لها حظوة عند الشعب، بمن فيهم من ساسة ومفكرين وفئات شبابية ووجهاء وزعماء قبائل ورجال أعمال وغيرهم، وكلما ازداد ظلم الاحتلال زاد التأييد والدعم لهذه المقاومة، ومن الواضح اليوم أنَّ ما تتمتع به المقاومة العراقية من دعم شعبي في كل أنحاء العراق يفوقُ بأضعاف الدعمَ الذي كانت تحصل عليه المقاومة قبل سنةٍ مثلاً.

إذاً أصل المشكلة هو الاحتلال، وما لم تعالَج هذه

المشكلة بحكمةٍ فلن نصل إلى حلٍ قريب، ويتوهم من يظنُّ أنَّ القوة والتمادي في البطش هو الحل؛ لأنَّ هذه السياسة ذاتها هي التي تزيد من حجم المقاومة ومناهضة الاحتلال، ولقد نبهنا على ذلك الحكومة السابقة، والحكومة الجديدة، ولكن دون جدوى.

إنَّ إنهاء الاحتلال كفيل باستعادة سيادة العراق الحقيقة وعودته إلى محيطه العربي والإسلامي، والأسرة الدولية.

إنَّ العراقيين اليوم يحسون بجُرح أليم في الكرامة، فبعد فضائح أبي غريب، واستهداف المصحف الشريف، واقتحام المساجد، وملحمة الفلوجة، والنجف وغيرهما من المدن العراقية، واعتقال النساء، وما شابه ذلك لم يعد أمامهم سوى سبيل واحد هو إنهاء الاحتلال من بلدهم.

وأما الزعم بأنَّ خروج قوات الاحتلال سيؤدي إلى فراغٍ أمني أو فوضى فإنّما هو ذريعة يراد بها إطالة أمد واقع غير مشروع ليس إلا.

إنَّ جدولة الانسحاب إجراء يمكن أن يعبر عن حسن نوايا

في هذا الصدد، وقد سبق للقوى المناهضة للاحتلال أن قدمت مشروعاً إلى الأمم المتحدة يتضمن خروج قوات الاحتلال، والمحافظة على أمن العراق ووحدته واستقلاله.

أما الزعم بأنَّ هذا ممكنٌ لكن بعد أن تستكمل القوات العراقية جاهزيتها، فهذا الكلام عند العراقيين يثير الريبة للغاية، ويرون فيه محاولة لإعداد القوى الأمنية العراقية على نحوٍ تمارس فيه سلوكيات قوات الاحتلال نفسها ضد العراقيين ومدنهم، وما يحصل الآن على أيدي هذه القوات في مناطق مختلفة من العراق أوضح دليل على ذلك.

ثانياً: المقاومة حق مشروع

والإرهاب بكل أشكاله جريمة مرفوضة

يعلم الجميع أنَّ المقاومة المسلحة في العراق نشأت بسبب الاحتلال، وهي حق كفلته لها الشرائع السماوية، والقوانين الدولية، وتاريخ الشعوب قديماً وحديثاً، وهي ليست بدعاً عن غيرها.

ولقد شهد عام ما بعد الحرب العالمية الثانية اتجاهاً

جديداً في الفقه والقانون الدوليين، ينحو منحى تصفية الظاهرة الاستعمارية، لا بالقول ببطلانها وعدم مشروعيتها فحسب، بل بتأكيد مشروعية مقاومتها وحماية أفراد تلك المقاومة، حتى أصبح العالم أمام مدونة قانونية ملزمة وواجبة الاتباع، تحكم حالات النزاع المسلح، وهي ما اصطلح عليها (القانون الدولي الإنساني) أو (قانون جنيف) المتمثل باتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩م والبروتوكولين الملحقين بهما عام ١٩٧٧م.

غرضنا من هذه المقدمة التنبيه على أنَّ تجاهل وجود مقاومة عراقية ليس بنافعٍ، وهو لا يعدو أن يكون مكابرة من شأنها أن تعقِّد الأمور، وتحولَ بين المشكلة وبين الحلِّ.

وقد حاول البعض خلط الأوراق، والنظر إلى كل الأعمال المسلحة التي تجري على الساحة العراقية على أنها ضرب من الإرهاب، وعلى أنه من صنيع المتسللين عبر الحدود.

وهذا الخلط لن يحلَّ المشكلة العراقية أبداً إذا كانت هنالك رغبة صادقة لحلها؛ لأنَّ الاحتلال ما دام موجوداً

فالمقاومة مشروعة، وستبقى تلقى دعماً من أبناء الشعب العراقي، ولذا فإنَّ نعت هذه المقاومة بالإرهاب، أو عزوها إلى متسللين من الخارج وغير ذلك هروبٌ من الواقع، لا يساعد على حلِّ المشكلة العراقية.

لذا نقول: إنَّ المقاومة العراقية أصبحت واقعاً، آثاره على الأرض كالشمس في رابعة النهار وضوحاً، إلى الحدِّ الذي أجبر قوات الاحتلال على الاعتراف بوجود مشكلةٍ حقيقية في التعامل مع هذه الظاهرة.. فأين الحكمة في تجاهل وجود المقاومة؟ وما الذي سيجنيه المتجاهلون سوى المزيد من الأزمات، وغياب الأمل؟

أما الإرهاب، فمع غيابِ مفهومٍ له يصعب الحديث عنه، لكن إذا كان المراد منه ما توصلت إليه إحدى لجان الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة، وهو استهداف المدنيين، فنحن متفقون مع هذا المعنى، وليس هذا الموقف منا حديثَ عهد، بل إننا كنا أول من أدان هذه العمليات، وأول من أصدر بيانات صريحة وواضحة في شجبه واستنكاره، علماً أنَّ الإرهاب

متعدد الجهات، ويجب أن يدان بكل صوره، بما في ذلك إرهاب الاحتلال، وإرهاب السلطة.

ثالثاً: العمل على إعادة الجيش العراقي بعد إقصاء العناصر المسيئة منه، وحلِّ المليشيات المسلحة

أيها السادة:

يكاد يتفق الساسة على أنَّ حل الجيش العراقي كان خطأً قاتلاً، مهَّد للفوضى التي تعمُّ البلاد الآن.

ولسنا بصدد الحديث عما وراء ذلك من مقاصد، لكن ما ينبغي أن نقوله بهذه المناسبة في الوقت الحاضر: إنه لا يمكن من الناحية العملية الخروج من المأزق، وإعادة الاستقرار إلى الوضع الأمني إلا من خلال مؤسسة عسكرية مهنية ونزيهة، تنطبق عليها مواصفات قيادية وحيادية، وتكون بعيدة عن الاعتبارات الطائفية والعرقية؛ لتحظى بثقة الشعب.

وإنجاز مثل هذه العملية في مثل هذه الظروف ليس سهلاً، لا سيما بعد تشكيل المليشيات التي وطَّنت نفسها لخدمة الأحزاب دون الوطن، وعاثت في الأرض فساداً، وامتلأت عليها نفوس الناس غيظاً، حتى غدت كالوباء الذي يستجير منه

الخلق، ويرون في بقائه ما يُذكي نار الصراع الدموي الذي تشهده الساحة العراقية.

وفي ضوء ذلك ليس أمامنا سوى خيار واحد، هو إعادة الجيش العراقي المهني بجميع تشكيلاته وصنوفه، وهو -كما يعلم الجميع- لم يُبْنَ على أسس طائفية أو عرقية، الأمرُ الذي يجعل تقبُّل الناس له ممكناً.

نعم ثمة تخوف لدى البعض من عودة قيادات في هذا الجيش كانت أداة لتنفيذ مآرب النظام السابق، بعيداً عن المصلحة الوطنية، وهذا يمكنُ معالجته بالاستغناء عن العناصر التي ثبت عليها سلوك سيئ في حق الشعب، بغضِّ النظر عن الانتماء الطائفي أو العرقي، على أن يبتّ في ذلك القضاء العراقي النزيه.

رابعاً: حل الإشكالات المترتبة على وجود الاحتلال، وبخاصة قضايا المعتقلين بغير حق في سجون الاحتلال والحكومة العراقية

لقد كان للاحتلال آثاره السيئة على المجتمع العراقي،

وتسبّب في تداعيات خطيرة، يصعب إجمالها في هذا المقام، لكن القضية التي تشغل بال العراقيين دائماً، هي قضية المعتقلين الذين امتلأت بهم السجون العراقية، سواء كان ذلك في سجون قوات الاحتلال والسلطة، أو السجون الخلفية، فثمة عشرات الألوف أودعوا هذه السجون ظلماً وعدواناً، ويتعرضون يوميّاً لشتى أنواع التعذيب النفسي والجسدي، ويحدثُ هذا لهم دون توجيه اتهام لهم -في الغالب-، أو إحالتهم إلى القضاء، في خرقٍ واضحٍ لحقوق الإنسان.

وهنا تجدرُ الإشارة إلى أنَّ قوات الاحتلال اعترفت أكثر من مرة أنَّ معظم الذين اعتقلوا لم يمارسوا أعمالاً مسلحة، بل قال بعضهم: إنَّ تسعة من كل عشرة هم على هذه الشاكلة، فلماذا هذا الظلم إذاً؟

لابد من وضع حلٍّ عاجل لهذا المعضلة الكبيرة، وإطلاق سراح جميع المعتقلين؛ لأنَّ هذا الصنيع ينمي لدى ذويهم الشعور بالنقمة، ويدفع كثيرين منهم إلى التفكير بالثأر والانتقام.

وثمة قضايا أخرى يجب معالجتها كذلك، منها -على سبيل المثال- قضية الإقصاء التي شملت عدداً كبيراً من موظفي الدولة؛ لأسباب طائفية، أو عرقية.

خامساً: تشكيل لجان محايدة للتحقيق

في الجرائم التي ارتكبتها عناصر الأجهزة العراقية الأمنية وغيرها

ما يجري على الساحة العراقية من انتهاكات لحقوق الإنسان على أيدي عناصر الأجهزة الأمنية العراقية، شأن خطير يجب أن يحظى باهتمام دولي.

ومن هنا فإننا نطالب الجامعة العربية أن تكون أكثر حضوراً وفاعليةً في القضية العراقية، ولا سيما ما يتعلق بهذا الأمر الجلل.

كما نطالب الأمم المتحدة بأن تنهض بواجبها في حماية المدنيين في حال الحرب، وحقوقهم الإنسانية والقانونية، أسوة بما تفعله الآن في قضايا دولية أقل خطورة مما يجري في العراق.

وفي ضوء ذلك فإننا نطالبها بتشكيل لجانٍ دوليةٍ محايدةٍ

للتحقيق فيما تعرَّض له العراقيون على أيدي الأجهزة الأمنية للسلطة العراقية من اعتقالٍ وتعذيبٍ واغتيالٍ.

هذه هي الأسس التي يمكن بمراعاتها أن نسلك الطريق الصحيح للخروج من الأزمة.

أما الظنُّ بأنَّ العملية السياسية القادمة من الممكن أن تفضي إلى مثل هذه النتيجة، فليس صحيحاً.

نحن نفهم طبيعة الشعب العراقي جيداً، ونتمنى أن يستمع إلينا العقلاء.. إنَّ إجراء العملية السياسية مع تجاهل ما قدمناه أشبه ما يكون بالترقيم على الماء، سرعان ما يتلاشى أثره، وقد جرَّب الاحتلال أكثر من عملية سياسية، آخرها الاستفتاء[1] التي صادرت إرادة الشعب العراقي الحقيقية، وكان في كل مرة يبشّر بنجاح عمليته، بينما كنا مع بداية كل منها نعلن بشكل مسبق فشلها، ولسنا بطبيعة الحال نعلم الغيب، ولكننا نفهم الشعب وطبيعة ما يجري في الشارع العراقي.

وفي ختام هذه الكلمة ندعو الشعب الأمريكي ومشرعيه

(١) المقصود: الاستفتاء على مسودة الدستور في ١٥/١٠/٢٠٠٥م.

إلى الضغط على إدارتهم؛ لسحب قواتها من العراق؛ لأنها تخوض حرباً خاسرة، لا مصلحة فيها للشعبين الأمريكي والعراقي.

وأخيراً: يؤسفني جدّاً ما سمعته من بعض العبارات التي وردت في خطاب السيد رئيس الوزراء، المخيبة للأمل في تفاهم واتفاق جدي بين الأطراف العراقية؛ لأن روح الإقصاء فيها واضحة، ولأنَّ عدم الاعتراف بالواقع هو الطاغي على هذه الكلمة؛ لأنها عرضت العراق بصورة وردية، والحال ليست كذلك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كَلِمَةُ

الدُّكتور مُحمَّد بَشَّار الفَيضي

أمامَ اجتِماعِ اللَّجنَةِ التَّحضيرِيَّةِ

لِمُؤتَمَرِ الوِفاقِ الوَطنِيِّ العِراقِيِّ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

في البدء نسجل شكرنا الجزيل لجامعة الدول العربية، ممثلة بشخص أمينها العام الأستاذ عمرو موسى، التي ما فتئت تبذل قصارى جهدها لحل الأزمة العراقية، رغم الظروف الصعبة التي تمر بها بسبب تعدد الأزمات.

فالجامعة العربية اليوم في مواجهة أزمة لبنان الشقيق إزاء الاعتداء الآثم عليه من قبل الكيان الصهيوني، وكذلك أزمة السودان الشقيق، والصومال الشقيق، وغير ذلك.

ومع كل ما تقدم لم تنس الجامعة العربية قضية العراق، وأوفت بالتزاماتها في متابعة قضية الوفاق العراقي، واجتماعنا اليوم مؤشر على ذلك.

وأحيي في هذا اللقاء المجتمعين الذين تجشموا عناء السفر من أجل أن يصلوا ببلدهم بر الأمان.

نسأل الله سبحانه أن يمكّنهم من بلوغ أملهم في تحقيق وئامٍ عراقيٍّ شاملٍ غير منقوص؛ لأنني على يقين أن الملايين من أبناء شعبنا تتطلع إلى مثل هذه اللقاءات، عسى أن تجد فيها مخلصاً من الجحيم الذي يطالها بشكل يومي؛ بسبب الاحتلال وتداعياته.

من هنا أيها السادة، اسمحوا لي أن أنبّه إلى أمور:

الأول: كلنا في هذا اللقاء لا نملك عصى سحرية -كما يقول المثل- لحل الأزمة العراقية، لكننا نملك الخبرة لتشخيص أسباب الأزمة بدقة، ومن ثم وضع المعالجات الواقعية لها، لذلك يجب أن يتحلى هذا الجمع بواقعية في الطرح والمناقشة.

الثاني: أثبتت التجربة خلال السنوات الثلاث أن العراقيين لا يتقبلون لغة الأثرة والأنانية، بل إنَّ من سلكوا هذا المسلك فيما مضى لم يزيدوا المشكلة العراقية إلا تعقيداً، فلا بد والحالة هذه أن نقدم المصالح الوطنية على مصالحنا، ونبتعد عن الظن الواهم الذي يخيّل لصاحبه أنه يستطيع أن يعيش

بمعزلٍ عن الآخر، وإن اقتضى ذلك تهميشه أو تهشيمه؛ لأنَّ ذلك لو كان ممكناً لتحقق لمن سلك هذه السبيل ما سعى إليه طيلة الفترة الماضية مع توفر الدعم له من جهات عديدة.

الثالث: يجب أن يكون همُّنا إيجاد التوافق والمصالحة، لا مجرد الحصول على مكاسب من هذه اللقاءات، لأنَّ هذه المكاسب لا تحل المشكلة، فلو افترضنا -على سبيل المثال- أننا خرجنا بلقاء ودي، ودعم إعلامي، دون أن نتعرض إلى المشاكل الأساسية التي يعاني منها البلد فلن نكون قد وفقنا في حل المشكلة العراقية.

ويكفي للتدليل على ذلك أنَّ هذا المؤتمر يعقد بعد أربع عمليات سياسية، لم تنجد العراق في أزمته، بل كان لهذه العمليات دور في تطوير الأزمة وتعقيد ظروفها، ولو أنَّ الأطراف السياسية التي ترقد اليوم على سدة الحكم كانت قادرة على حل المشكلة العراقية لما وجدنا أحداً منها في هذه اللقاءات؛ لأنها يومئذٍ ستكون في غنى عنها تماماً.

رابعاً: نحن هنا لإيجاد الحلول المناسبة لمشكلات تتأزم

يوماً بعد يوم، ومن الضرورة بمكان أن يتفهم كل منا اعتراضات الآخر، وظروفه الموضوعية، دون المحاولة لسلب الآخر موقفه بالمصادرة أو إلزامه برأيٍ آخر لا يؤمن به.

وأضرب مثلاً بالدستور:

حين أقول لك: إنني لم أشارك بالدستور ولا أنظر إليه بشرعية، يجب أن تتفهم موقفي، أما إذا قلت لي: إنَّ الدستور أمر فرغ منه، وجرى الاستفتاء عليه، ولا مناقشة فيه، فهذا يعني أنك لا ترغب في التفاهم، ولا تريد الوصول إلى حلٍ، ومن ثم فلست راغباً في صلحٍ أو وفاقٍ.

وأخيراً: وقبل أن أعرض عليكم موقفنا أود الإشارة إلى أننا في هيئة علماء المسلمين نتفق مع القوى الوطنية في كثير من الطروحات من دون شك، لكننا قد نختلف في شيء، وهو أننا لسنا حزباً سياسياً، أو حركة سياسية، وبالتالي لسنا راغبين في الوصول إلى سدة الحكم، أو حيازة سلطة ما، ولذا فإنَّ ما سنعرضه عليكم يمثِّل في تقديرنا هاجس شعبنا، ونبض الشارع العراقي، فنرجو أن يحظى لديكم باهتمام..

ورقة هيئة علماء المسلمين

في الجلسة التحضيرية لمؤتمر الوفاق الوطني

نحن في هيئة علماء المسلمين نعتقد أنَّ أي صلح يراد له النجاح لابد أن يضع في جدوله ما يأتي:

أولاً: الاعتراف بحق الشعب العراقي في مقاومة الاحتلال.

ثانياً: المطالبة بجدولة انسحاب قوات الاحتلال.

ثالثاً: الإيقاف الفوري للمداهمات والاعتقالات، وإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال والحكومة.

رابعاً: تشكيل لجان تحقيق بإشراف الأمم المتحدة للتحقيق في الآتي:

أ. الانتهاكات والجرائم التي تعرض لها المعتقلون والسجناء.

ب. عمليات التهجير القسري ومن يقف وراءها، والأهداف المقصودة منها.

ت. جرائم الميليشيات ومن كان وراء تمكينها من أجهزة الدولة، ومن تغاضى عن متابعتها وردعها.

ث. ملفات المفخخات والعمليات التي تطال الأبرياء، ومن يقف وراءها، وما هي أهدافه.

ج. الهجمة الأليمة التي تطال القبة الذهبية للمرقدين، والعمليات الفظيعة المدروسة التي تلتها بحرق عشرات المساجد وقتل عشرات الأئمة والخطباء، والتمثيل بجثثهم، والعمليات التي سبقت ذلك من استهداف مساجد وحسينيات وكنائس وكفاءات علمية، ومن يقف وراء ذلك كله وأهدافه.

ح. ما وراء السجون الحكومية من عمليات قتل وتعذيب واغتصاب، لا سيما بعد أن كشفت وسائل الإعلام بعض خباياها، وغدت حقائق مرة، ومدى تورط المسؤولين في ذلك.

خ. عمليات الإقصاء الوظيفي الذي طال عدداً كبيراً من موظفي الدولة على الهوية أو العرق.

خامساً: يترتب على ما تقدم:

- تعويض السجناء والمعتقلين عن الضرر المادي والمعنوي الذي أصابهم تعويضاً مجزياً.
- تعويض المدن التي طالها القصف الأمريكي وإعادة الحياة إلى منشآتها المدنية، وكذلك تعويض المناطق وأهلها الذين طالتهم المفخخات بالأذى والتدمير.
- حلُّ المليشيات فوراً وتقديم من يثبت إجرامه منها إلى العدالة.
- تقديم من وقف وراء هدم المساجد والأماكن المقدسة، وقتل الأئمة والخطباء والشخصيات الدينية والعلمية إلى العدالة أيضاً.
- وضع برنامج بإشراف مباشر من قبل لجان مشتركة لإعادة المهجرين إلى مواطنهم، وتوفير الحماية الكافية لهم.
- إعادة الذين أُقصوا إلى وظائفهم.

سادساً: تجميد العمل بالدستور في سبيل الحصول على مصالحة حقيقية وليست شكلية.

سابعاً: إعادة الجيش العراقي ليتولى إعادة الأمن في البلاد.

ثامناً: قصر المشاركة العراقية في المؤتمر على ممثلي القوى السياسية والدينية والعشائرية والاجتماعية والشخصيات الوطنية بعيداً عن التمثيل الرسمي.

تاسعاً: ألا يعد هذا المؤتمر جزءاً من العملية السياسية الجارية في العراق، ولا يُتخذ سبيلاً لإضفاء الشرعية عليها.

عاشراً: أن تضمن الجهات المشرفة على المؤتمر تطبيق مقرراته وإنفاذها في حال اتفاق جميع الأطراف عليها.

حادي عشر: عقد المؤتمر خارج العراق لإبعاده عن تأثيرات قوى الاحتلال وغيرها؛ ولعدم توفر الظروف الأمنية المناسبة للمشاركين.



الفهرس


واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا
هيئة علماء المسلمين في العراق